المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٥

إدارة السياسة الخارجية بالأهداف

تشهد منطقة نهر النيل الممتدة جنوبى الدولة المصرية منذ عام ١٩٩١ مباراة سياسية ذات وجهين: الاول صراع تكتلات متنوع الاساليب ومتعدد المستويات الوطنية الداخلية والاقليمية عبر الحدود السياسة المشتركة، والثانى دو السعى الدائب لسياسة انشاء تجمع سياسى يتحول من خلال الممارسة الى تنظيم اقليمى يجمع دول هذه المنطقة وتتحرك فى هذه الصراعات والمحاولات اطراف افريقية وغير افريقية.

واتابع بالدراسة وبالكتابة تطورات الاحداث المترابطة منذ انشاء تجمع دول القرن الافريقى عام ١٩٩٢، والذى بدأ بين ثلاث دول عربية افريقية هى السودان وجيبوتى والصومال، وثلاث دول افريقية هى اثيوبيا وكينيا واريتريا، واهدافه هى التعاون الثنائى المتنوع، واقرار سياسة حسن الجوار وعدم التدخل، واعتماد التفاوض والحوار السياسى اسلوبا لحل المشكلات الداخلية والاقليمية، وفى عام ١٩٩٣ انتقل هذا التجمع من صورته الاولى الى مرحلة ثانية هى انتقال نشاطه ووجوده فى اطار منظمة ايجاد - الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتصحر الموجودة منذ عام ١٩٨٦ - وبهذا الاجراء صارت اوغندا عضوا سابعا، وامتدت ممارسة النشاط الى منطقة هضبة البحيرات واعالى النيل، وتوسعت الاهداف المعلنة الى مستوى التعاون المشترك لمواجهة الازمات والنزاعات الداخلية المسلحة، والى وضع خطة مشتركة لتكثيف التنمية واستغلال الموارد الطبيعية والمائية لتحقيق الامن الغذائى. وفى قمة دول ايجاد الاخيرة فى ابريل ١٩٩٥ تم اتفاق الاعضاء على توسيع نشاط المنظمة الى جميع اوجه التعاون الاقتصادى والسياسى والامن الغذائى والتعاون البيئى وحل النزاعات السياسية بين الدول الاعضاء بأسلوب الجوار، مع اقتراح توسيع العضوية لتشمل دولا اخرى مثل تنزانيا. ومعنى هذا ازدياد عدد الاعضاء الى ثمانى دول تقع جميعا فى منطقة نهر النيل، ويتم استيعاب منطقة الجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا باستكمال انضمام جميع اعضائها وهى اوغندا وكينيا وتنزانيا وتتسع دائرة ممارسة النشاط لتشمل مناطق القرن الافريقى وهضبة البحيرات واعالى النيل وشرق افريقيا كما يمثل اقتراح انضمام تنزانيا انشاء حلقة وصل وربط بين منطقة نهر النيل ومنطقة منظمة سادك للجنوب الافريقى حيث ان تنزانيا عضو بها بجوار عشر دول اخرى، اما الاهداف فقد استكملت صورتها فى التعاون السياسى والاقتصادى والتنموى وتحقيق الامن الغذائى من خلال الانتفاع المتزايد والمخطط للموارد الطبيعية والمائية. وفى تقديرى أن هذه الاهداف هى حديث غير معلن فى صياغة القرارات الختامية للاجتماع عن المياه ومصادرها والطاقة والزراعة وانتاج الطعام، وهذا الحديث فى جوهره اولا واخيرا يدور حول مياه النيل ومشروعات زيادة الانتفاع والاستثمار وحصص توزيع المياه بين دول حوض النهر. هذا ما حدث فى السنوات الخمس الاخيرة، والسؤال المطروح بحثا عن اجابة وافية هو لماذا عدم التفكير فى توسيع العضوية باقتراح انضمام مصر؟ مادامت الاهداف تدور اساسا حول التعاون المتنوع والامن الغذائى والمائى ومشروعات زيادة الانتفاع بمياه النيل، خاصة ان هذه الدول الاعضاء تعرف الاهتمام المصرى الدائم بموضوع ومشروعات مياه النيل، كما ان السياسة المصرية تؤمن بجدوى الانضمام الى التجمعات الافريقية للتعاون الاقليمى، وسبق اعلان الرغبة المصرية فى الانضمام الى السوق المشتركة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا (كوميسا)، والى الاتحاد المغاربى بصفة مراقب. واجتهادا من جانبى للاجابة عن هذا التساؤل فحصت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مجموعتين من الاحتمالات والافتراضات

المجموعة الاولى : هى وجود سياسات اجنبية غير افريقية تضغط على حكومات هذه الدول لاستبعاد الدولة المصرية من دائرة التفكير الحالى والمستقبلى للتعاون الاقتصادى والمائى؟

المجموعة الثانية : هى وجود سياسات ومواقف لدى الدول الاعضاء [الست حاليا لغياب الصومال بسبب ظروفه] تجعلها تتحفظ على الاقتراب والتعاون مع السياسة المصرية فى هذه المجالات؟

اعتقد ان المصالح السياسية والتجارية والثقافية فى المنطقة تجتذب عددا كبيرا من سياسات دول العالم للمنافسة، وفى المقدمة نجد السياسات الامريكية والفرنسية والايطالية والسعودية والاسرائيلية والايرانية.. الخ، وهى سياسات ذات نفوذ واعتبار بوجه عام لدى حكومات المنطقة، وهذا النفوذ والاعتبار يتراوح تأثيره وفاعليته نتيجة لوجود فروق بين هذه السياسات، كما ان الاستجابة ورد الفعل من جانب حكومات المنطقة يتراوح بين الوجود والعدم تجاه كل سياسة على حدة، ولكن نجد ان السياسة الامريكية هى صاحبة اليد العليا والنفوذ الاول فى اغلبية هذه الدول فى الوقت الحاضر، وان معيار قياس تأثير السياسات غير الافريقية هو قيمة تدفق المعونات والاستثمارات والمساندة السياسية والامداد بالسلاح والمصالح التجارية والروابط الثقافية مع النخب الحاكمة، ومع ذلك فان مدى الاستجابة من جانب الحكومات الافريقية تتحكم فيه طبيعة البناء السياسى والمصالح الوطنية والعقائد السياسية لكل دولة من الدول الست، ويضاف الى هذا ان السياسة المصرية تحتفظ بعلاقات صداقة وتعاون مع الدول الاجنبية غير الافريقية ذات المصالح فى المنطقة باستثناء ايران فى الوقت الراهن، وترتيبا على ما سبق اعتقد بعدم وجود تكتل او ضغوط خارجية منظمة على هذه الدول والحكومات الافريقية لاستبعاد السياسة المصرية من دائرة التفكير الحالى والمستقبلى للتعاون الاقتصادى والمائى، وعلما بان تأثير السياسات الايرانية على مستوى الحكومات لا وجود له خارج السودان. اما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاحتمالات فالرأى عندى بوجود الاسباب والمواقف فى نظرة هذه الدول الى السياسة المصرية بشأن الاحداث فى المنطقة، وان كانت الخلافات الموجودة مرحلية تتعلق بعدم من الرؤى والاجتهادات وترتيب الاولويات، ولكن اجتماع دول منظمة ايجاد هو الذى جمع بينها فى محاولة لاتخاذ موقف عام او لتصفية حسابات بشكل عام، فالمعروف والمتداول فى وسائل الاعلام هو وجود خلافات بين السياسة المصرية والسياسة السودانية بشأن قضايا الحدود السياسية والمؤسسات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

التعليمية وثوابت العلاقات المتبادلة بين البلدين، ووجود خلافات بين السياسة المصرية والسياسة الاوغندية بشأن موضوع اطراف الحرب الاهلية بين جبهة المعارضة الرواندية وحكومة رواندا السابقة وصفقة بيع السلاح المصرى للحكومة الراوندية، والخلافات بين السياسات المصرية والسياسة الاثيوبية بشأن اساليب ومساعى اقرار السلام والمصالحة الوطنية فى الصومال، ومن الوارد فى مثل هذه الظروف ان تلقى وجهة النظر الاثيوبية تأييدا من السياسة الاريترية والسياسة الكينية. وفضلا عما سبق فقد تناولت هذه الموضوعات بالتعليق بعض المجلات المتخصصة فى الشئون الافريقية، خاصة ان وسائل الاعلام فى هذه الدول تتابع ما يكتب فى الصحافة المصرية، ومن الامثلة على هذا ما نشرته مجلة المونيتور الاثيوبية فى ١٩٩٥/٤/١٣ تعليقا وردا على ما نشرته مجلة الشعب الصادرة بالقاهرة يوم ١٩٩٥/٣/٢١ بشأن الوساطة الاثيوبية فى الصومال.

ولكن من اهم ما قرأت هو مقال نشرته مجلة «اثيوسكوب» عدد يناير ١٩٩٥، وهى مجلة تصدر عن ادارة الصحافة والاعلام بوزارة الخارجية الاثيوبية، وعنوانه هو «مصر والقرن حالة عداء فى غير موضعها وفى غير زمانها» وتوقيع الكاتب هو «وجهة نظر اريترية» واعرض منه النقاط التالية كما وردت بالمقال : - اثناء فترة الحرب الباردة انتشرت فى منطقة القرن الافريقى اوضاع عدم الاستقرار وعدم التعاون الامنى والاضطرابات والاقتتال والنزاعات المسلحة، مما ادى الى توقف عمليات التنمية وانتشار الفقر والمجاعة والتصحر، ولكن اعتبارا من عام ١٩٩١ ظهر التغيير الداخلى فى خريطة النظم السياسية بالدول، وظهر التغيير الخارجى بالتعاون الاقليمى لمواجهة المشكلات المو[illegible]، ان هذا التغيير غير متساو او متوازن الا انه يدفع الايجابى يتقدم نحو التقدم الاقتصادى والتنمية الزراعية وانتاج الطعام واستخدام الموارد الطبيعية والمائية لمواجهة الازدياد المتوالى فى تعداد سكان دول المنطقة، والمتوقع ان يصل السكان عام ٢٠٢٠ الى ٢٤٠ مليونا فى السودان واثيوبيا واوغندا وكينيا، وهذا معناه نمو الاحتياجات الى الماء من نهر النيل

لما سوف يؤثر على التدفق الحالى للمياه الى مصر. - للسياسة المصرية اهتمامات ومصالح مشروعة فى استمرار تدفق مياه النيل، وقد استفادت السياسة المصرية من اوضاع عدم الاستقرار وانعدام التنمية التى سادت المنطقة من قبل، وان كان السياسات المصرية غير مسئولة عن الاخطاء الجسيمة التى ارتكبها حكام دول المنطقة من قبل فى اثيوبيا واوغندا وجيبوتى وحاليا فى الصومال، ولكن التوجه الجديد فى المنطقة نحو السلام والاستقرار وارساء اساس التعاون المستقبلى يتطلب من السياسة المصرية ان تطرح رؤيتها وسياستها الحاضرة والمستقبلية بشأن التعاون عامة واستخدامات مياه النيل خاصة، وهل هى ترى فى تطور الاوضاع بالمنطقة خطرا عليها وتهديدا لها؟ ام هى تراه مدخلا وطريقا لسياسات وتوجهات تقوم على اساس الحوار والتفاوض مع دول القرن الافريقى حول الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل؟ ولتوقيع اتفاقيات قانونية ثنائية وجماعية لتنظيم وتنمية الموارد المائية للنهر فى مناخ عام للتعاون بالمنطقة؟ ان تحقيق سياسات هذه الدول لمكافحة المجاعة والتصحر وعدم التنمية سيكون بزيادة استعمالات مياه النيل، ان السياسة المصرية حتى الآن ما زالت مترددة فى قبول الافكار الجديدة فى هذا المجال كذلك يضيف المقال القول ان السياسة المصرية لها مواقف غير بناءة تجاه السياسة الاثيوبية لحل المشكلة الصومالية.

واخيرا، فان ما اكتب ليس استنفارا لحملة سياسية واعلامية مصرية للرد على ما نشر من قبل، اذ ان التلاسن سوف يؤدى الى مزيد من الحساسيات الانفعالية الضارة وغير المرغوب فيها. ان الهدف الوحيد هو استحسان الدعوة لتشكيل وانعقاد لجنة قومية مصرية متعددة التخصصات والرؤى، تقوم بدراسة وفحص جوانب العلاقات والمصالح المصرية مع دول منطقة نهر النيل، وتعرض فى تقريرها مجموعة من البدائل والمقترحات والاساليب فى اطار التعامل والعلاقات المتبادلة مع هذه الدول فرادى وتجمعا، ومن حق صانع القرار السياسى ومسئولياته ان يختار ما يتناسب ويتفق مع حماية وتنمية المصالح القومية للدولة المصرية والامن القومى المصرى.

د. عبدالملك عودة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية